



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مخبر الدراسات القانونية البيئية



الملتقى الدول حول

الأمن المائي: تهديدات الحماية وسياسات الإدارة

المستشار الدكتور
صالح خضر محمد
جامعة كركوك/كلية التربية للعلوم الإنسانية
dr_salih_almhindy@yahoo.com

مداخلت بعنوان

مخاطر مشاريع المياه التركية على العلاقات التركية العراقية (مشروع سد الغاب أنموذجا).

فعاليات الملتقى يومي 14 و 15 ديسمبر 2014

مجمع هيليو بوليس قالمة

الموقع الإلكتروني للجامعة

www.univ-guelma.dz

العنوان

ص ب 401 جامعة قالمة 24000

السنة الجامعية 2014-2015

المقدمة:

:

يسرني باعتزاز أن أشارككم في مؤتمركم عن التوتر المائي في المحور الثالث من خلال بحثي الموسوم (مخاطر مشاريع المياه التركية على العلاقات التركية العراقية السورية مشروع الغاب نموذجاً).

بدء الحمد لله القائل: **لَوْ هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لَيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا**. (سورة هود، الآية: 7). صدق الله العظيم.

الماء يعتبر مظهر ومصدر للحياة والنعم وبذات الأهمية يحمل الكثير من المخاوف ويثير الأطماع والنزاعات لا بل والأخطار بين الدول ، وخيرا فعلت جامعة (8) مايس (1945) عندما أثارت هذا الموضوع ولاسيما المحور الثالث باعتبار الأنهار ومنابعها وجريانها مناطق إثارة من خلال تحويل وظائفها إلى مدار غير المدار المطلوب لا بل قد يدخل في تحسين العلاقات لاسيما العراق وتركيا وسوريا ومع هذا نقول وعلى طول الخط إنهما أي الأنهار تعتبر مثار مشاكل بين هذه الأطراف بل قد يكونا مثار خلاف لعلاقات حسن الجيرة والاهتمام لمياه هذين النهرين ونحن هنا بصدد ما حدث أو يحدث بين تركيا والعراق وسوريا جراء المشاريع التي تقيمها تركيا المسيطرة على منابع النهرين دجلة والفرات.

و قد تنتظر تركيا إلى أن إقامة المشاريع انه من حقها لاسيما وان اغلب المنابع في أراضيها وان العالم في تطور كبير باتجاه الحاجة إلى الماء وتقرير الوكالة الدولية يرى إن العالم ومنه تركيا يحتاج إلى (180) مليار دولار لحل أزمة المياه وهذا الرقم يتصاعد سنويا ويذهب التقرير إلى هذه الحاجة بسبب زيادة نسبة سكان تركيا ، يضاف في ذلك إلى إن الزراعة في تركيا بحاجة إلى (70 %) من ماء الفرات ودجلة لإغراض زراعية بحتة والسؤال الذي يفرض نفسه هنا من جراء هذا الاهتمام لا بد من معرفة ماهية نهري دجلة والفرات ثم ماهية المناطق التي يجري فيها النهرين في تركيا والعراق وهل هما عراقيان أم تركيان أم عراقيان أم سوريان وما هي منابع هذه الأنهر وأين تقع هذه المنابع ثم أخيرا لماذا تحاول تركيا الإكثار من إقامة مشاريع أروائية الأمر الذي يزعج الحكومتين العراقية والسورية.

وعليه ومن جراء ذلك يتناول بحثنا المحور من خلال ثلاثة مواضيع الأول سوف ندرس فيه التمهيد عن نهري دجلة والفرات ثم منابع هذين النهرين ما هي المناطق التي يجريان فيهما النهرين ونشير ايضا إلى الوارد المائي للإطراف التي يجري فيهما ويمران بهما ونعرج بعدها إلى اثر الروافد في تقليل وزيادة المياه مع الإشارة إلى معدلات الاستهلاك السكاني لهذه الدول مع بعض الجداول.

أما في الموضوع الثاني سوف ندرس الجذور التاريخية للتوتر الإقليمي بسبب المياه بين الدول بشكل عام وتركيا وسوريا والعراق بشكل خاص لاسيما وان عدد الأنهر في العالم يبلغ (214) نهر ويعيش على حوض هذه الأنهر أكثر من (40 %) من سكان العالم وتزداد الحاجة سنويا ليصل إلى (90) مليار م³. مما يدفع إلى توتر إقليمي ومن ذلك التوتر بين تركيا وسوريا والعراق واحتمال نشوب صراعات لاسيما تلك الدول التي تشترك في منابع مائية وجريان نهري واحد.

وفي الموضوع الثالث اثنا مشروع الغاب التركي وأثره على العلاقات بين تركيا والعراق وسوريا حيث نلاحظ أن السياسة التركية لهذا المشروع ظلت ثابتة لن تتغير بتغير حكامها وساستها ومما يؤكد ذلك مقالته الرئيس التركي الأسبق سليمان دميريل عندما قال أن مياه دجلة والفرات تركية كما هو حال الآبار النفطية التي تعود ملكيتها إلى العراق وسوريا ونحن لا نقول للعراق وسوريا إننا نشاركهما مواردكما النفطية ولا يحق لهم بالمقابل مشاركتنا في المياه .

وعليه درسنا هذا المشروع من حيث أولاً، الموقع، ثم أهمية المشروع، وعدد السدود المقامة عليه وعدد محطات الكهرباء والمشاريع الزراعية والمياه المخزونة فيه وأثره في التقليل من المياه الواردة إلى العراق وسوريا ومن ثم درسنا تلك المخاطر على العلاقات بين هذه الأطراف والتوتر الحاصل بينهم بسبب ذلك والذي قد يدفع إلى مشاكل كثيرة.

اعتمدنا في كتابة البحث على بعض المصادر ومنها الوثائق والمكاتبات بين أطراف المشكل المائي كذلك كتاب هيثم الكيلاني، قضية نهري دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق كذلك كتاب كنعان منصور، السدود التخزينية ووسائل حمايتها، كذلك الخلاف المائي التركي السوري العراقي للمؤرخ مأمون كيوان يضاف إلى ذلك ما نشرته بعض الصحف والمجلات والمصادر التركية والأجنبية واطارح الدكتوراه ورسائل الماجستير وما وقع بأيدينا من ما نشر على الانترنت .

التمهيد:

يعد الماء جزءاً مهماً في الحياة لأن على أساسه قامت اغلب الحضارات منذ آلاف السنين وأصبحت بعض المناطق القائمة على ضفاف الأنهار فيما بعد، دولاً وإمبراطوريات. وتطورت الحاجة إلى المياه مع تطور الزمن وتقدم الإنسان، لأن الماء مصدر الحياة وأساس جميع المنتجات الزراعية، ودخل كعامل مهم في الاستخدامات الصناعية وتوليد الطاقة لا بل أنه أصبح جزء مهم في التجارة العالمية باستخدام النقل البحري والنهري. يقول الله سبحانه وتعالى: (وهو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء ليبلوكم أحسن عملاً)⁽¹⁾.

ولما كانت الثروات النفطية مصدر اختلاف وتتشابك في العلاقات الدولية، فإن المياه هي الأخرى دخلت في مجال المساومات وأثرت بشكل كبير على تلك العلاقات⁽¹⁾. لا بل ذهبت لتؤثر على قوت الإنسان لأنها مصدر المنتجات الزراعية ولهذا تحاول الدول إرضاء شعوبها في توفير الماء بالشكل الذي يوفر حياة أفضل ولكن قد يكون في بعض المرات على حساب دول تقع على نفس الأنهار كما هو الحال بين تركيا والعراق .

وفي تقرير أعدته وكالة الأغذية الدولية فان الزراعة وحدها تاخذ (70%) من مياه العالم و(20%) للصناعة و(10%) للاستهلاك المنزلي وفي نفس التقرير هناك إشارة مهمة إذا ما حسبت وقدرت بالمبالغ فان العالم يحتاج إلى (180) مليار دولارا لحل أزمة المياه في العالم وهذا الرقم يتصاعد سنويا ويذكر نفس التقرير انه وبالرغم من ان الأرض غنية بكميات هائلة من المياه إلا انه قد تقترب البشرية من خطورة منطوية من مشكة المياه⁽²⁾. عليه فان نهري دجلة والفرات في الأراضي التركية والعراقية فهم يعتبران من الأنهر الطويلة والصالفة التي تحضي باهتمام كل دول المنطقة بما فيها دول الخليج العربي بعد أن فكرت تركيا إيصال المياه إلى هذه الدول ومنها المملكة العربية السعودية والامارات وعليه فالتساؤل الذي يفرض نفسه هنا ماهية هذين النهرين وماهي الأراضي التي يمر بها ا جريانهم، ثم هل هما تركيان فقط أما القوانين الدولية لا تجيز ذلك لتركيا، لان الأراضي التي يمر بها ليست أراضي تركية فقط وبالتالي يطلق على هذه الدول دول الارض دول الفرات ودجله⁽³⁾.

وتاريخياً ورد اسم الفرات في اغلب المصادر والأدبيات التاريخية والحضارية لبلاد الرافدين لاسيما في قوانين أورنمو (2095-2112) ق. م. وكذلك كتابات وقوانين شريعة حمو رابي التي وضعت قوانين تتحكم باستخدام مياه النهرين⁽⁴⁾. وفي التاريخ الإسلامي لازلنا نشهد آثار زبيدة زوجة هارون الرشيد المائلة بقاياها إلى يومنا هذا في نقل المياه إلى الأراضي المقدسة من العراق لسد احتياجات الناس لاسيما حجاج كل المنطقة , وقد يثار هذا المشروع مستقبلاً مستفيدة دول المنطقة من مشروع

السيدة زبيدة. لاسيما وان السعودية ودول أخرى خليجية بامس الحاجة إلى الماء العذب في نهر الفرات .

أذن كم هو قديم عمر هذا النهر (الفرات) فهو في عمر الحضارات والاهتمام وكم هو عمر دجلة وأهميته وقد تأتي الأهمية ليس لأنهما يجريان في أماكن ومناطق متباعدة ولكن قد تأتي الأهمية من فروعهم ومنابعهم الكثيرة ومن هذه المنابع ناخذ ما هو مؤثر على مناسيب المياه وقلتتها وزيادتها وبالتالي اثرها في زيادة التوتر بين الدول كما هو الحال بين تركيا والعراق.

المنابع:

لنهري دجلة والفرات منابع وروافد كثيرة بعضها في الأراضي التركية وبعضها في الأراضي السورية لا بل وهو القليل في الأراضي العراقية، وتمتاز الأراضي الخاصة بالمنبع (بأنها أراضي طبوغرافية تساعد على النزول السريع لهذي النهرين في تلك المناطق الجبلية والوصول بالسرعة إلى بقية المناطق)⁽⁵⁾.

وهناك بعض المصادر تؤكد أن استمرارية جريان النهرين في كل الفصول ياتي بسبب تساقط الأمطار في فصل الشتاء وذوبان الثلوج في فصل الربيع والصيف وقد تختلف مناسيب وكميات المياه في الحصص المقررة في المنابع ويظهر هذا التباين بين السنوات لا بل بين الفصول وذلك بسبب اختلاف وتباين التهاطل على منابع الأنهار⁽⁶⁾. وهناك من المختصين من يذهب أن تباين النسبة قد تتأثر بالمناخ فانخفاض درجات الحرارة في منطقة التغذية يؤثر هو الآخر على كميات المياه لاسيما من الشمال إلى الجنوب لان الدرجات ترتفع من الشمال إلى الجنوب وبالتالي فان جريان النهران يتأثران بالمناخ وطبيعة الأرض, وكذلك فان تواجد العيون المائية في بعض المناطق دون غيرها يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار مضافاً إلى ذلك ارتفاع الجبال في كل من تركيا وشمال العراق والانحدار السريع كان هو الآخر عاملاً مؤثراً وعليه يجب على الدول عند دراسة هذه الأمور أخذ ذلك في نظر الاعتبار فعلى سبيل المثال كانت نسبة المياه مثلاً بين (1988-1991). حسب الجدول الآتي موضع اختلاف بالوارد المائي, مما دفع

إلى سوء في العلاقات بين تركيا والعراق لو لا تدخل العقلاء والمختصين من كلا الطرفين وأدناه
الجدول (1).⁽⁷⁾

يمثل اسم الدولة والنسبة المتراوحة بين (1988 - 1991).

اسم الدولة	النسبة المتراوحة (1988 - 1991)
تركيا	55% - 60%
العراق	25% - 29%
سوريا	5,5% - 6,5%
إيران	5% - 6%

وهذا الجدول يبدو كان السبب في التوتر والخلافات والذي دفع الدول ناشطها المائي على بناء السدود خوفاً من القادم رغم وجود بعض السدود في أراضي هذه الدول لاسيما في تركيا العراق لكن السدود التركية كانت اكثر من السدود العراقية ومما يؤكد ذلك , أن لاحظ العراق أن نسبة ماء الفرات الواصل إلى العراق قد قلت بشكل ملفت للنظر وهذه الحالة أدركها العراق مبكراً, وعندما بحث الموضوع بين الجانبين أكد الجانب التركي أن معدلات المياه كانت قد قلت في جبل ارارات رغم ارتفاعه العالى الذي يبلغ (5165) م وكذلك في جبل ارزيخان والذي يبلغ ارتفاعه (3400) م.⁽⁸⁾ وبهذا ارادت تركيا ان توكل اسباب القلة في المياه الى العوامل المناخية ولاكمال موضوع المنابع لابد من معرفة بعض الروافد المهمه .

روافد نهري دجلة والفرات.

من أجل الذهاب إلى دراسة التوتر لا بد من معرفة أهم الروافد لهذين النهرين لأن الروافد وحسب ادعاء كل الدول أن هذه الروافد من اختصاص وشؤون وأعمال تلك الدولة ومن هذه الروافد:

روافد النهرين:

- 1 - **الخابور:** ينبع من الأراضي التركية ويصب في نهر دجلة قرب مدينة جاليك ويتفرع هذا الرافد إلى عدة روافد مائية منها: وادي سرادو، والصفته، وهيزل، وتبلغ كل مساحة روافد الخابور (6268) كم، وطوله (160) كم ومعدل تصريفه (68) م³/ث: وإيراده السنوي (2,4) مليار م³/9⁽⁹⁾.
- 2 - **الساخور:** ينبع من الأراضي التركية القريبة من سوريا لاسيما مدينة عتاب يبلغ طوله (108) كم ومساحته (23,5) كم، ومعدل تصريفه السنوي (3) م³ في الثانية ينخفض إلى (1/3م³/ث) في الثانية لاسيما في فصل الصيف⁽¹⁰⁾.
- 3 - **البليخ:** ينبع من الأراضي السورية طوله (105) كم ومعدل تصريفه (36) م³/ث ويدخل العراق مروراً بقضاء حديثة غرب العراق وأقامت عليه الحكومة العراقية سداً اسمه سد حديثة⁽¹¹⁾.
- 4 - **الزاب الكبير:** ينبع من تركيا وتقترب منابعه من بحيرة أورمية في إيران حيث ينبع من جبال حيكاري ومن روافده وادي الصفة الشرقي، شعربناز صو وكوجك صو ورافدوز، تبلغ مساحته (25810) كم² منها (16600) كم² في العراق و (9210) كم² في تركيا إما طوله فيبلغ (392) كم² ومعدل تصريفه للمياه (181) م³/ث ومعدل إيراده السنوي (3,18) مليار م³/12⁽¹²⁾.
- 5 - **الزاب الصغير:** ينبع من إيران وهو عبارة عن التقاء فرعين تبلغ مساحته (22250) كم² منها (5500) كم² في إيران كما يبلغ طوله (400) كم² ومعدل إيراده السنوي (7,16) مليار م³/ث، أقام العراق عليه عدة مشاريع منها مشروع ري كركوك وقبله مشروع ري قضاء الحويجة والذي أكمل في الخمسينات.
- 6 - **رافد العظيم:** يعتبر أيضاً من الروافد المهمة في العراق وتستخدم مياه في الشرب والزراعة وأقام عليه العراق سداً كبير يسمى بالسد العظيم وقد وجد ذلك اعتراضاً من الحكومة التركية رغم عدم تأثيره على نهر دجلة والفرات.

وهناك روافد كثيرة ليس لها من الأهمية لذكرها، لأنها بأحجام صغيرة في العراق.

2- الجذور التاريخية لمشكلة المياه بين الدول الواقعة على نهري دجلة والفرات 1948-1986:

عملاً بأهمية المياه لاسيما في المجالات الاقتصادية واليومية، وحتى اسغلالها في العلاقات السياسية، فأنها أصبحت مشكلة تعاني منها الكثير من دول العالم. لاسيما تقاسم مياه الأنهار المشتركة والموافقة على بناء السدود وتبنى عدم وصول المياه كل ذلك دفع ولسنوات طويلة ان تظهر المشكلة لاسيما بين دول المنبع ودول المصب والاختلاف المستمر في تقدير كمية المياه الجارية بين المنبع والمصب⁽¹³⁾.

وهنا في بحثنا المتواضع يبدو ان المشكلة جاءت بعد أن نشأت تركيا الحديثه ومجئ الحكومة الكمالية لأن اغلب الأراضي ومنها العراق وبلاد الشام كانت واقعة تحت سلطات الباب العالي العثماني سابقا وبالتالي فان نهري دجلة والفرات كان يقعان ضمن أملاك هذه الدولة إلا إن ما حصل بعد الحرب العالمية الأولى وما أكدته اتفاقية سايكس بيكو 1916 (14) ومجيء حكومة جديدة في تركيا وما حصل من توجيهات للحكومة البريطانية واحتلالها للعراق واحتلال فرنسا لبلاد الشام وحصر الحكومة الجديدة بزعامه (كمال اتاتورك)(15) بمناطق محددة. دفع إلى بروز مشكلة المياه لاسيما في النصف الثاني من القرن العشرين بعد أن تنازلت تركيا بموجب معاهدة لوزان عن ولاياتها العربية التي أصبحت كيانات سياسية مستقلة والأكثر من ذلك جعل نهري دجلة والفرات اللذان ينبعان من تركيا ويمران بأراضي سوريا والعراق حتى مصبها في الخليج العربي نهران دوليان⁽¹⁶⁾.

تضمنت المعاهدات والاتفاقيات بين بريطانيا وفرنسا الكثير بعد الحرب العالمية الأولى. ولاسيما في موضوع حصر الحدود وجعل العراق خارج مشكلة منابع المياه وعدم التفاوض مع تركيا بشأن المناطق إلا بقدر تعلق الأمر على المناطق النفطية، ولكن ظلت المياه مشكلة تعاني منها الدول الثلاث ولاسيما في تقاسم كمية المياه المشتركة بين المنبع والمصب. وتكاد تكون أول إشارة في موضوع الجذور التاريخية للتوتر كان قد أثير في عام (1921) عندما اجتمعت إطراف النزاع وعقد اتفاقية (فرانكلين - يودين) والذي كرست بعض فقراتها في مسألة توزيع الموارد المائية فيما بينها لاسيما في قيام تركيا في تحويل نهر القويق إلى داخل أراضيها لإرواء الأراضي الزراعية، وقيام سوريا بفتح نوافذ من نهر الفرات لإرواء الأراضي في منطقة حلب⁽¹⁷⁾.

في عام (1924) وعندما نوقشت مشكلة عرستان وجدت بريطانيا نفسها إما مصالح أخرى أهم من هذه المنطقة مما دفعت إلى تسليمها إلى إيران وبالتالي منع مصب المياه القادمة من نهري الكارون والكرخة للمصب في الأنهار العراقية وتقسيم العشرات العربية بين إيران والعراق

والتخفيف من الضغط عليها لاسيما بعد تداعيات ثورة العشرين عام (1920)⁽¹⁸⁾. مما اثر على العلاقات التركية العراقية .

وبعيداً عن السياسة البريطانية فان السلطات الفرنسية في سوريا هي الآخري اتفقت مع الحكومة التركية على صيغة اتفاقية جديدة أطلق عليها اتفاقية أنقرة الثانية في (30- أيار- 1926) كان من أهم بنودها مواضيع تخص المياه والعمل على تطبيق معاهدة (فرنكلين - يودين) وأعداد دراسة من قبل الخبراء الأتراك لوضع برنامج للاحتياجات المائية لدول المنطقة. ولكن هذه الاتفاقيات لم تنجح حيث قام الطرفان باستعمال المياه كل حسب حاجته دون الرجوع إلى الآخر مما دفع إلى اثاره المشاكل بين الأطراف الغربية الأجنبية مثل بريطانيا وفرنسا والأطراف العربية⁽¹⁹⁾.

(في تقرير لمركز الأبحاث في الكويت, (الأمن المائي في الوطن العربي) وفي فقراته المائية يقول إن معدل الموارد المائية لنهر دجلة وفروعه هو (38) مليار م³, بينما نهر الفرات (25) مليار م³, إذ تأخذ الزراعة في الوطن العربي من جميع الأنهر بما فيه النيل ما نسبته (88%) مقابل (6,9%) للاستخدام المنزلي و (1,5%) للنشاط الصناعي وهنا يركز على فترة الثلاثينات والأربعينات, غير أن هذا النسب تختلف بسبب تدخل دول المنبع بالمشكلة فكلما ازداد عدد سكان العالم بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص ازدادت الحاجة إلى المياه يضاف إلى ذلك الحاجة إلى الطاقة مما دفع إلى بناء السدود من قبل تركيا⁽²⁰⁾. وعليه فالعراق ورث المشكلة منذ أمد بعيد والتي تعكس ما كنا نتوقع من أننا كعرب نعتبر المياه سلعة سهلة الحصول عليها دون عناء أو مشقة لأن الله اغناننا بنهر النيل، ودجلة، والفرات، وكذلك الليطاني، والأردن، لمواجهة الجفاف ولكن وفي بداية العقد السادس من القرن العشرين وجدنا أنفسنا على مشارف حقبة تاريخية جديدة في موضوع المياه بسبب ما ذكرناه مضافاً إلى ذلك المخططات الأجنبية من اجل السيطرة على مصادر المياه في الوطن العربي حيث يتوقع الدكتور (حمدي أطاهري) في كتابه مستقبل المياه في العالم العربي والذي عرضه اوزجان يشار في صحيفته (معكم) وعلى شبكة الانترنت إن ندرة المياه هي التي ستسبب التوترات في العالم وبالأخص في منطقتنا لاسيما مخططات بعض الدول الأجنبية وكذلك المخطط (الإسرائيلي)⁽²¹⁾.

منذ عام (1948) وحتى الآن اندلع أكثر (40) صراع إقليمي مسلح وصراع تفاوضي يصل إلى حد محاولات قطع العلاقة معظمها بسبب مصادر المياه في الشرق الأوسط بسبب حوض نهر الأردن ودجلة والفرات والنيل وفولتتا وزامبوي والنيجر, ووفقا لدراسة أعدتها الأمم المتحدة عام (1960) بالتعاون مع جامعة اوريمون للعلوم الصحية بالولايات المتحدة فان أكثر من (60) حوضاً من أحواض الأنهار في آسيا تعد مناطق ملتهبة ومرشحة للصراع بسبب مشكلة المياه⁽²²⁾. مما دفع كل من تركيا وسوريا والعراق بتدارس المشكلة وبدأت كل من تركيا

وسوريا بتتمية حوض الفرات وإنشاء الخزانات المائية على مجرى النهر، ونتيجة لذلك ظهرت الخلافات بين الدول المتشاطئة ولكن وبعد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات بين ممثلي الدول الثلاثة لمناقشة التطورات الأخيرة وتجاوز العوائق التي قد تؤدي إلى الأضرار بالأطراف المتشاطئة وافقت تركيا عام (1962) الإبقاء على التصريف الطبيعي للنهري دجلة والفرات غير إن مشكلة التقسيم ظلت قائمة مما استدعى عقد لقاء ثاني في عام (1965) ورقم ذلك فلم تصل الأطراف إلى اتفاق نهائي⁽²³⁾.

في عام (1967) قدم رئيس هيئة التخطيط في الحكومة التركية آنذاك دراسة ميدانية إلى المؤتمر الدولي لاستخدام الموارد المائية من أجل السلام وتطرقت هذه الدراسة إلى حوض نهر الفرات وأشار بالنهوض إلى مشروع جنوب شرق الأناضول (24) بعد أن ادعت سوريا والعراق بقيام تركيا بإضفاء الصفة القانونية وتقديمها للنصائح لجيرانها لتجاوز أي أزمة محتملة بين الدول الثلاث ولكن ومع هذا قامت الحكومتان السورية والعراقية بتوجيه رسائل إلى الشركات الدولية توضح فيها المخالفة القانونية لعمل السدود وشاركت الدول العربية ومجلس الجامعة العربية ما ذهب إليه العراق وسوريا في هذا المجال ونبهت إلى خطورة هذا الأمر على الأمن والسلم في المنطقة⁽²⁵⁾.

في عام (1968) وبعد مجيء حكومة جديدة في العراق قام وزير الخارجية عبد الكريم الشخيلي بزيارة إلى أنقرة تلبية لدعوة نضيره التركي جاغليانكل واتفقا الوزيران على ضرورة المشاورات لحل أزمة المياه ولكن عدم مشاركة سوريا وإصرار الجانب التركي على إدخال قضية نهر دجلة بعيدا عن الفرات دفع إلى إنهاء المشاورات دون نتيجة⁽²⁶⁾.

لا بل إن الجانب التركي ذهب إلى أكثر من ذلك عندما شدد في شرط إنجاز المفاوضات المطالبة ببيع النفط العراقي لتركيا بأسعار مخفضة معتمدة على ما يذهب إليه توركت ازال في (انه يهم تركيا توليد الطاقة الكهربائية بواسطة بعض السدود ومنها سد كيبان بالمقابل العراق يحاول تنفيذ ما يخصه في الحصول على ما يكفيه من المياه ونحن نقول إن نفطه وغازه لتوليد الطاقة يكفيه بعيدا عن المياه)⁽²⁷⁾.

وفي عام (1974) اتفق الأطراف الثلاث بعد مفاوضات على ما يلي⁽²⁸⁾.

- 1 - يحقق الأطراف تجهيز ما لا يقل عن (117) مليار م3. من وارد النهر عند الحدود التركية السورية.
- 2 - يحقق للعراق وسوريا في المرحلة الحالية وبعد الحدود التركية تقاسم مياه نهر الفرات وبنسبة (40%) لسوريا و (60%) للعراق.

في مطلع نهاية عقد الثمانينات ذهبت تركيا انتهاج سياسة الاستفادة لاسيما في بناء السدود والمشاريع الأروائية والصناعية المختلفة وأعلنت بإنشاء سدة قرة قيا الذي انتهت من أقامته عام (1986) على نهر الفرات(29).

في عام (1978) وقع كل من العراق و تركيا اتفاقاً اقتصادياً أعطت بموجبه تركيا ضمانات شفوية غير مكتوبة بأنها لن تحرم العراق من المياه التي تحتاجه وسوف توقف استخدام السد في قرة قايا لأضرار العراق ولا يستخدم في الري إلا بعد موافقة العراق.

في عام (1982) استمرت المفاوضات واتفقت على عقد اجتماعات استمرت لفترات طويلة حيث تم عقد (16) اجتماع تمخض توقيع البرتوكول التركي السوري وتوصلت إلى أن تسمح تركيا بموجبه تصريف (500) م³/ثا من المياه عند الحدود التركية السورية أي ما يعادل (15,75) مليار م³ شهريا أما العراق فقد اعترض على ذلك بسبب خشيته وبالتالي فقد أصبح مما دفع تركيا في عام (1988) رفضها الاقتراح الذي قدمته الدول العربية لعقد مؤتمر للأطراف الثلاث لتوزيع المياه وفقاً لاحتياجات كل طرف وهنا أقول وعلى لسان سفيرنا في تركيا عند لقائه سليمان دميريل عندما طلبه تقليل حصة العراق 700 فاصله 10 م³ اجاب الرئيس التركي وانت ماذا تعملون في الماء لان الحصة التي نعطيكم اياها تذهب الى الخليج دون فائده (30).

وعليه فان السياسة التركية في زمن توركت اوزال 31 واستخدامها ورقة المياه يجعل من تركيا تلعب دوراً مهماً في المنطقة باعتبارها حليفاً للولايات المتحدة ورغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي لكن عندما وجدت إن هذه الأمور ليست بالسهلة عادت إلى بناء مشاريع جديدة واختلفت مع كل الدول المحاذية للعراق رغم أنها تأتي بالمرتبة الرابعة مع العراق في الحدود والجدول (2) يوضح الآتي³²

يمثل اسم الدولة والطول والنسبة

الدولة	الطول بالكيلومتر	النسبة
إيران	1300	37,55
المملكة العربية السعودية	812	23,45
سوريا	600	17,33

10,90	377	تركيا
5,14	178	الأردن
5,63	195	الكويت
%100	3462	المجموع

وهنا يتضح ومن خلال الجدول إن تركيا وبحكم كونها محاذة للعراق وبنسبة طول ليست قليلة فهي ممكن أن تساعد العراق لاسيما وأنها وإيران تقعان في الأقسام الشمالية والغربية التي تكثر فيها منابع المياه وإنها تمثل ما نسبته (11%) من جهة الغرب من نقطة التقاء نهر الخابور بنهر دجلة شمال فيشخا بور ومع هذا فان الجانب التركي اجل بناء بعض السدود والمشاريع المائية رغم إن بعض الأطراف الدولية تعطي الحق لهذا الطرف بسبب اعتماده الكلي على الزراعة والسياحة.

3-مشروع الغاب وأثره على العراق
الأسس والمبادئ بين الدول ذات
العلاقة على الأنهر

السدود التركية وعلاقتها بإقامة

مشروع الغاب

أهمية المشروع

تأثير المشروع على

العراق.

المعالجات والتحديات.

الأسس والمبادئ القانونية التي تحكم العلاقة في حل مشكل المياه:

قبل دراسة المشكل المائي لابد من معرفة فيما إذا كان هناك مبادئ وأسس قانونية تحكم العلاقة بين أطراف النزاع المائي وتمنع حدوثه، هنا نرجع إلى القرن التاسع عشر وبالتحديد عام (1890) عندما حدثت أول مشكله بين الولايات المتحدة والمكسيك على نهر (رايو كراند) وتدخل القاضي الأمريكي وأسمه (يودين هارمون) لوضع مبادئ لحل هذه المشكله بين الدولتين بعد أن استمرت لا كثر من (5) سنوات، وكان من ذلك (ضرورة أتفاق دولة المنبع مع الدول تحت المنبع) لحل مشكله المياه الجارية بينهما⁽³³⁾.

في عام (1947) تم عقد معاهدة بين تركيا والعراق وهي (معاهدة الصداقة وحسن الجوار) وألحقت بها بعض الملاحق وكان في جانب كبير منها، التنظيم والانتفاع من مياه نهري دجلة والفرات لكلا الطرفين وكيفية إقامة المشاريع، وكان من بنود هذه المعاهدة، إعلام تركيا للعراق بالمشاريع الاروائية والمستقبلية، على نهري دجلة والفرات ووضع أسس وقوانين لإحكام العلاقة بحيث لا تتخلف عن مبادئ وأسس قوانين العالم والمنظمات والاتحادات القانونية ذات العلاقة⁽³⁴⁾. والتي تنطبق على تركيا والعراق ومن هذه المبادئ والقوانين:

- 1- إذا كان الجزء الأكبر من النهر واقعاً في دولة الحوض فلدولة الحوض الحق بذلك ولكن يجب إشعار الدول التي تحتها بما ستجريه من مشاريع تؤثر عليها، وهذا ما ينطبق على تركيا والعراق.
- 2- إذا كانت كميه المياه من النهر في دولة (أ) أكثر فلها الحق أكثر من الدول الأخرى، وهنا يكون الحق لتركيا ولكن مع هذه عليها أن تحترم حقوق الدول وتعطي من حصتها وحسب الاتفاقيات والمعاهدات.
- 3- يكون للكيان (الدولة) ذات السيطرة الأكثرية على منابع النهر الحق في استعمال كميات المياه واستعماله بشرط أن لا يؤثر على حقوق الدول الأخرى الواقعة على نفس خط النهر.
- 4- يكون استعمال المياه من دول المنبع بالحدود المعقولة وغير المؤثرة على الدول الأخرى.
- 5- يجب أن تأخذ دول المنبع في الاعتبار المصالح الوطنية وحق الشعوب فوق كل اعتبار.
- 6- يجب أن تأخذ دول المنبع وجريان الماء منها نسب سكانها وسكان دول الخط على النهر.
- 7- يجب أن تأخذ دول المنبع نسبة الماء قياساً إلى الظروف المناخية والمكانية من فيضانات وهزات أرضيه وأمور أخرى.
- 8- ضرورة قبول الدول قرارات اللجان المشتركة التي تشكلها الدول وكذلك التي تشكلها الأمم المتحدة، بحساب أن هذه الدول هي أعضاء في هيئة الأمم المتحدة.
- 9- قبول دول المنبع والجاري عليها الأنهار بعض الاستشارات القانونية الدولية بعد استشارتها وتمحيصها بحيث يقبل بها الجميع.

بعض السدود التركية ومنها سدود مشروع الغاب وأثرها على العراق:

تكاد تجمع المصادر انه وفي عام (1956) بدأت بعض المشاكل تظهر بين تركيا والعراق وجاء ذلك على لسان نوري سعيد رئيس وزراء العراق الذي أكد أن هناك توجهات لتركيا مائياً

ولاسيما بناء السدود على نهر الفرات والذي دفع إلى ضرورة إيجاد آلية مع الجارة العزيزة تركيا وبالذات محاولتها إقامة بعض السدود⁽³⁴⁾.

في عام (1960) أعلنت تركيا وعلى لسان (كورسيل) الخبير السياسي التركي بأن هناك مشروع لإنشاء سد العاصي وتأمل هنا تركيا للتفاوض مع أطراف العلاقة العراق، مما دفع إلى اعتراض العراق على بعض فقرات إقامة هذا المشروع لاسيما طاقة الخزن من الماء، ولكن مع هذا ظلت تركيا تبحث عن سدود ومشاريع للسدود والتي أصبحت جزءاً كبيراً من التوتيرين تركيا والعراق لا بل أصبحت هذه السدود جزء مهم من المشروع الكبير في جنوب شرق الأناضول ولاسيما على نهري دجلة والفرات ومن هذه السدود⁽³⁵⁾.

1- كيبان، كان التفكير به منذ الخمسينات على نهر الفرات قرب مدينة كيبان تقدر حجم بحيرته (681) مليون م³ وتقدر طاقته الكهربائية التي سوف ينتجها (6,2) مليار واط ورغم أن تركيا كانت لا تريد إكماله، بسبب عمق الوادي الذي يقع فيه وبالتالي يكون استخدامه للري قليل، ولكن ومع هذا عندما وجدت ما يفيد في الخزن والطاقة الكهربائية ويؤمن الماء لمشروع سد آخر هو (قره قايا) ذهبت لإكماله رغم عدم موافقة العراق على ذلك.

2- سد قره قايا: هو ثاني مشروع بعد كيبان أقامته مؤسسة الكهرباء التركية لاستغلال أعالي الفرات، يبعد عن سد كيبان نحو (166) كيلو م باتجاه أسفل النهر ويبعد عن سد أتاتورك (180) كيلو م³ وقد اعترض العراق على بعض فقرات أقامه هذا السد وكتبت الخارجية العراقية ووزارة الري الكثير من الاعتراضات عليه ومع هذا ذهبت تركيا لإكمال المشروع⁽³⁶⁾.

3 - سد أتاتورك: يعتبر أهم سد في مشروع جنوب شرق الأناضول الذي تقدر طاقته الإنتاجية لمحطاته الكهربائية نحو (8,9) بليون واط في الساعة يقع على نهر الفرات ويعطي فائدة لمحطة ادنه وطاقته التجريبية (48,5) مليار م³، وهو الثامن من السدود في العالم من حيث الارتفاع والثالث من حيث البناء والسابع من حيث إنتاج الطاقة الكهربائية ويعطي إرواء (476) إلف هكتار، في سهول تركيا لاسيما ارفة وهوران، وماردين ومدن أخرى.

يضاف إلى ذلك هناك مشاريع أخرى رغم صغر حجمها لكنها كانت من الأهمية والتأثير أن تثير المشاكل بين تركيا وسوريا والعراق ومن هذه المشاريع⁽³⁷⁾.

1 - مشروع الفرات الحدودي، يقع في المنطقة الواقعة بين سد أتاتورك والحدود السورية، قدر إنتاج المشروع للكهرباء (2,518) بليون كيلو واط .

2 - مشروع اديمان: يتكون من أربعة سدود وخمس محطات وبيروى (77400) هكتار من الأراضي وينتج (509) مليون كيلو واط/ ساعة/ سنوياً من الكهرباء.

3 - مشروع دجلة كر الكذي: يتكون من سدي باطمان ومحطة توليد الطاقة وخط إرواء جانبي في منطقة باطمان والطاقة منه (483) مليون كيلو واط في الساعة

يضاف إلى ذلك مشروع ايلو (3,83) بليون كيلو واط/ ساعة ومشروع كرزات لإنتاج (315) مليون كيلو واط/ ساعة ومشاريع كثيرة وكذلك هناك مشاريع لازالت قيد الانجاز حتى يومنا هذا في مناطق أورفا وماردين.

كل ذلك كان مثار جدال في العلاقات التركية العراقية وتحمل العراق العبء الأكبر من هذا المشاريع كونه ألدوله الأخيرة التي تصل إليه مياه الفرات ودجلة وهذه المشاريع دفعت أكثر عند بدأ مشروع الغاب بالعمل.

موقع مشروع الغاب

يقع المشروع جنوب شرق الأناضول ويعمل على تنقية عالية للمياه في تسع محافظات تركية فقيرة وبعض الأنشطة الاقتصادية لاسيما في الجنوب الشرقي من تركيا وهذه المحافظات تعتبر أكثر تخلفاً اقتصادياً في تركيا، وهي غازي عينتاب، سيوت، شانلي، أورفا، اجي يامان، ماردين، كالس، شرناك، وبطمان للمزيد ينظر جدول رقم وعليه تقع الكثير من السدود التي أسلفنا الحديث عنها بعض الشيء ولكننا سنوضح هنا الموقع وأهمية المشروع مائياً واقتصادياً وتأثيره على العراق⁽³⁸⁾. وترى بعض المصادر ان بدايات المشروع الى بداية تاسيس الجمهورية التركية عام 1936 .

أهمية المشروع:

مساحة المشروع تكون مانسبته 9/7 من مجمل مساحة تركيا ونسبته من الاراضى الزراعية هي 20/ بالمائه كانت تركيا قد خصصت أكثر من (2) مليار لتقيد المشروع الضخم والذي من المؤمل أن يعمل على النهوض بالاقتصاد التركي المتدهور يقول الخبراء الأتراك في هذا المجال⁽³⁹⁾.

(أن مشروع الغاب التركي إذا استمر بنفس الوتيرة التي بدأ بنا سيكون حافزاً لتقدم تركي اقتصادي لعشرين سنة أو أكثر إلى الأمام)⁽⁴⁰⁾

وتأتي أهمية المشروع لإقامة سدود كثيرة عليه ويكون حافزاً مهماً لزراعة الأراضي ولاسيما القطن حيث ستحتل المنتجات القطنية مكانه واسعة إذ ستزرع على هذه الأراضي أكثر من (30) مليون هكتار من الأراضي الزراعية في المنطقة مما دفع بعض الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية بعد دراسة أهمية المشروع تقديم مساعدات كثيرة له وكذلك كندا وفرنسا لا بل حتى إسرائيل⁽⁴¹⁾ ولكن وجدت بعض الدول ومنها بريطانيا أن أهميته ستكون مهمة لتركيا لكنها وخيمة على العراق حيث سيفقد العراق (71,5%) من حصته المائية في نهر الفرات ونحو (40%) من الأراضي الزراعية المعتمدة على الحوض وتفقد سوريا بالمقابل (40%) من حصتها المائية على نهر الفرات ونحو (3,2) من الأراضي المعتمدة على هذا الحوض (10).

يتكون المشروع من (22) سدا اهمه (اتاتورك ,كييان , قارقيا ,براكيل ,قوم قايا) فضلاً عن مشروع تخزين محطات الطاقة الكهربائية وشبكة أروائية تقدر طاقتها التخزينية بحوالي (107) مليون هكتار من الاراضى الزراعية,والتي تشتهر بزراعة الفواكه والمحاصيل المهمة وقد قدر الخبراء هذه النسبة ماقيمه ثلاث اضعاف قدرة العراق وسوريا وستكون هناك قدرة لتركيا على التحكم بمياه الفرات وتراجع العدادات المائية لسوريا والعراق جراء انخفاض نهر الفرات حيث يتوقع الخبراء تراجع حصة العراق من (29) مليار م3 إلى (3) مليارات م3 ونسبته كبيرة من حصة

الماء في نهر الفرات⁴²⁾. مما يؤثر سلباً على العلاقات التركية العراقية وبالتالي يعمل على إثارة التوتر المائي بين الطرفين.

جدول يبين مساحات الخزن المقامة على نهر الفرات:

الدول	أسم الخزان والسدود	سعة الخزن	المساحة كم ²	المعدل
تركيا	كيبان	36,3	0675	%44
	قرة قايه	9,58	298	%32
	أتاتورك	1,22	56	21,7
سوريا	تشرين	1,3	70	18,6
	طبقة	11,7	628	18,6
العراق	القادسية	8,6	418	لا تمثل نسبة
	الحبانية	3,4	426	قياساً إلى اعلاه

المصدر:

صيري فارس الهيتي, المياه العربية بين الضغوط الحيوستراتيجية ومخاطر التبعية, مجلة الجغرافي العربي/ ع (5,4) بغداد (1990).

تأثير مشروع الغاب على العراق والمعالجات التي وضعتها الدول.

تعرف الأزمة المائية بين العراق وتركيا بأنها خلل في التوازن في الموارد المائية المتاحة والطلب المتزايد عليها ويطلق على ذلك بـ (الفجوة المائية)⁽⁴³⁾.

يقول رئيس لجنة المياه في العراق أن هذا المشروع الطويل الأمد والذي يتم انجازه في تركيا سوف يؤثر بشكل كبير على العراق لاسيما في الطاقة الكهربائية من خلال نقص المياه وكذلك في الاستخدام السكاني من خلال عدم مرور كمياه كبيرة من نهر الفرات⁽⁴⁴⁾.

أما رئيس لجنة حماية البيئة في العراق فيقول بأنه سوف تزداد كميات المياه الملوثة لاسيما عند انخفاض كمية المياه عند وصولها إلى المناطق الجنوبية من العراق، كذلك سيؤثر في انخفاض نسبة المياه الواصلة إلى العراق وازدياد نسبة الملوحة وبالتالي يعمل على هلاك الكثير من سلالات كثيرة من الأسماك التي تقوم بالتكاثر في بيئة منخفضة قبل هجرتها نحو مياه الخليج العربي، كذلك سيدفع انخفاض الماء من جراء المشروع إلى مشكلة التصحر وقد يدفع إلى التأثير على أراضي أخرى كثيرة، إذ ستخفض مياه نهر الفرات من جراء ذلك من (16) مليار م³ إلى (5,3) مليار م³، حسب التقديرات التي يعتمد عليها استخدام تركيا للمشروع⁽⁴⁵⁾.

وهناك من يضع هذه المشكل في الإطار السياسي بسبب تعنت الجانب التركي على عدم التوقيع على بعض الاتفاقيات الخاصة بالمشروع ومحاولة استغلالها في بعض الحالات السياسية، رغم أن العراق يرى في نهري دجلة والفرات بأنها انهار دولية لكن تركيا ترى بأنها أنهار عابرة للحدود فقط وإنما صاحبة الحق في التصرف بالمياه فإذا تم اعتبارها دولية فهذا يعني أن ما يحدث من مشاريع وما يؤسس لمشروع الغاب سوف يعني أدانة تركيا رغم أن تركيا تحاول أن تجعل من هذا المشروع دعماً لاقتصادها وان يصب في صالح سكانها وقد يفيد من طاقته الكهربائية في بيعه إلى العراق⁴⁶

كما اعتبرت تركيا أن هذا المشروع مكمل لمشاريع أخرى مثل سد أتاتورك ولا علاقة بالسياسة التركية في ذلك، حيث أن العراق لم يعترض في إعلان المشروع وتطبيقاته وانجاز بعض فقراته سابقاً⁽⁴⁷⁾. في حين أن العراق كان يدعي أن ذلك العمل كان سراً، ولكن ماثار العراق أكثر إعلان إلى تركيا زيادة عدد السدود فيه لتصل إلى (36) سداً وليس (22) وبهذا وبشكل رسمي أعلن العراق أن تركيا تجاهلت بهذا المشروع الحقوق التاريخية للعراق وما يترتب عليه في الضرر الذي سيؤثر على سكان العراق وعلى الحياة الخدمية والزراعية. يضاف إلى ذلك وعلى لسان أحد المسؤولين الأتراك أن السدود التركية ومنها مشروع الغاب سوف لا تؤثر بشكل كبير على الأنشطة الزراعية والكهربائية في العراق⁽⁴⁸⁾.

عليه ومن أجل ذلك شكلت بعض اللجان المشتركة بين الطرفين وتوصلت للعمل على زيادة نسبة المياه في بعض المشاريع ومن ذلك مشروع ري كركوك وبناء سدود جديدة في العراق مثل سد حديثة.

كذلك الحال لسد العظيم في جبال حميرين في العراق كما طلب الجانب التركي في ذلك هو الآخر أعلام تركيا بهذه السدود متناسيا بأنه لم يعمل ذلك سابقاً, ومع هذا ظلت العلاقات في هذا المجال على وتيرة واحدة, رغم إثارة تركيا لمشروع (بخمة الكبير) في إقليم كردستان الذي يقع فوق مدينة اربيل. ويعتبر من المشاريع العملاقة⁴⁹. لكن العمل توقف فيه لأسباب سياسية واقتصادية لا مجال لذكرها.

وعليه وقبل الدخول في المعالجات لابد من معرفة اثر ذلك على حتى الفرد العراقي فنصيب الفرد الواحد من المياه , حسب المؤشر العالمي بأن نسبة الفرد من المياه سنوياً تتراوح (1000- 2000) م³ فإذا قل هذا من نصيب الفرد فهذا البلد الذي ينتمي إليه هذا الفرد يعاني من ندرة مائية, وفي تقرير البنك الدولي لعام (1993) أن متوسط نصيب الفرد السنوي في الوطن العربي ومنه العراق سيصل إلى (667) م³ مع زيادة بسيطة للفرد في سوريا والسودان ومصر والعراق بسبب وجود دجلة والفرات والنيل في عام (2025) بعد ما كان في عام (1960) (3430) م³(⁵⁰). ويضع البنك السبب في زيادة نسبة السكان وانخفاض كميات المياه لأسباب معروفة.. هذه الأمور ستدفع إلى إحداث التوتر في العلاقات الدولية ومنها العلاقات التركية العراقية حيث سيكون القرار لدول المنبع وتركيا هنا تعتبر دولة المنبع الرئيسة وكذلك لاثيوبيا ولاوغندا وهكذا لأغلب دول المنبع حتى يصل وحسب تقارير دولية أن تركيا سوف تتحكم ب (70%) من مياه دجلة والفرات.

وعليه بادر العراق في محاولة مع تركيا لمعالجة ما سوف يؤدي مشروع الغاب من اثر على العراق لاسيما في استضافة تركيا عام (2009) المنتدى العالمي للمياه وبحضور وزراء (120) دولة وعشرون ألف مندوب وفي إحصائيات أولية قدمت بحوث ومعالجات إلى هذا المؤتمر.

وقد درس المؤتمر موضوعاً مهماً هو مشكل المياه بين دول المنبع ودول الخط المائي لاسيما وان العالم يحتاج إلى (1,1) مليار من المياه لسكنه في حين وحسب النسب السكانية فأن التغذية والخدمات الزراعية المائية مقدرة بأكثر من ذلك بكثير⁵¹.

وعليه وضعت بعض المعالجات الخاصة بالمشكل بين تركيا والعراق ومنها:

- 1 - أن بناء السدود ومنها السدود التركية ستؤدي إلى إثارة المشكل وعليه وجد العالم من الضروري إن تقوم دول المنبع بإشعار دول الخط المائي عند إقامة مثل هكذا مشاريع. وبالتالي الابتعاد عن تفاقم المشاكل المؤثرة على العلاقات الدولية.
- 2 - عند قيام الدول بإقامة علاقات أو مشاريع مائية مع دول أخرى غير دول الخط المائي يقتضي الأمر بإشعار الدول الواقعة على الخط بذلك, كما حصل في مشاريع أنابيب السلام التركية مع دول الخليج العربي وإسرائيل.
- 3 - يجب أن تأخذ دول المنبع بنظر الاعتبار الزيادة السكانية لدول الخط كما حصل في زيادة نسبة السكان في العراق وسوريا وبالتالي تكون الحاجة إلى المياه بشكل أكبر لاسيما في النواحي الخدمية (أي الاستخدام) والزراعية.
- 4 - أن إقامة تركيا للمشاريع ومن ذلك مشروع الغاب تعني أن تكون المياه سلعة اقتصادية كأية سلعة اقتصادية يستفاد منه الجميع , حيث أن هذا المشروع لا يؤثر على العراق وسوريا وحدهما لكن المشروع له انعكاساته المباشر وغير المباشر على دول المنطقة وبالتالي قد تحاول دول منبع أخرى على النيل(52) أن تمد جزر تركيا لكننا نقول أن ذلك يعدمن قبيل السياسات التي تقيمها الحكومات ومنها حكومة اردوكان الأخيرة والتي حاولت الضغط على العراق وزجه في بعض المشاكل المائية .
- 5 - كما حاولت تركيا أن تتحقق من أن ورقة المياه ستكون التهديد القادم لاسيما في مشروع الغاب والتي تتحكم من خلاله بمياهه المتدفقة لاسيما في الرد على وزير العراق للموارد المائية والذي يقول فيه إن المشروع هذا ومشاريع تركيا أخرى ستحرم نحو (696) ألف هكتار من الأرض الزراعية حول المياه وسيؤدي إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية كما سيزيد إنتاج وزحف التصحر في العراق وانتشار الكثبان الرملية في المناطق التي ستقطع منها المياه إضافة إلى جفاف الاهوار الاستخدامية والزراعية والكهربائية بالمقابل لخض خبراء العراق في المجال المائي بضرورة إتباع العراق بعض الأسس والمبادئ في العراق خوفاً على مستقبل المياه ومن ذلك:

- 1 - ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة.
- 2 - الانتهاء من بناء المشاريع المتوقفة .
- 3 - إضافة موارد مائية جديدة.

الآثار السلبية للمشروع على تركيا والعراق:

في البداية لا بد من معرفة أن افتقار تركيا إلى المصادر الأولية ولاسيما النفط جعلها تتجه أفكار ساستها وخبرائها نحو المياه والذي في نظرهم سيكون اكبر من أية مصادر أخرى, كذلك تذهب تركيا في إحياء المناطق الأخرى للتسليم بسبب تواجد منابع نهري دجلة والفرات منها.

وفي مشروع الغاب أصبح الفعل واضحاً للتأثير حتى داخلياً على مناطقها أولاً ثم على العراق وسوريا⁽⁵³⁾ فهذا المشروع في تركيا يعمل على تهديد وإزالة (52) قرية تركية و (15) مدينة ويهجر ما يقارب أكثر من (78) ألف مواطن ولبعض هذه المدن آثار تاريخية تقود إلى العصور الوسطى مثل مدينة (حسن كيف) وهي ثالث معلم تاريخي في المشرق الاناطول⁽⁵⁴⁾

أثناء عمل المشروع دفع بعض الشركات إلى الانسحاب منه ومنها شركات حكومية سيودية وحتى شركات بريطانية⁽⁵⁵⁾. ورغم الأوضاع الأمنية في المنطقة والتي تعاني من عدم الاستقرار بسبب فقدان الأمن بسبب طبيعة الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة التركيبة القومية وقيام حركة الأكراد فقد ظلت تركيا سائرة في المشروع⁽⁵⁶⁾

أما على الصعيد العراقي فيمكن إيراد بعض الأمثلة في ذلك ففي عام (1990) ونتيجة قيام تركيا بحجز لمياه نهر الفرات لملي خزان أتاتورك كان قد حدث ما يأتي:

يقول الدكتور حيدر كمونة أن كل (مليار م3) من النقص في المياه يؤدي إلى نقصان (60) ألف دونم من الأراضي الزراعية, وخروج الكثير من الأراضي الزراعية في حوض الفرات عن الاستثمار الزراعي وهو ما يساوي تقريباً (1,3) مليون دونم يضاف إلى ذلك النقص كما قلنا في مجال الطاقة الكهربائية فعندما قطع الماء عام (1990) توقفت سبعة عنفات من أصل ثمانية عن توليد الطاقة أما انعكاساته على الاقتصاد في العراق فقد أثر عام (1990) على مليون فلاح تقريباً وإحداث أضرار كبيرة في زراعة القمح والأرز واضطر العراق السحبة من الإحباط من بحيرة الحبانية⁽⁵⁷⁾.

يضاف إلى ذلك قد تستخدم تركيا في بعض الأحيان ورقة المياه كسلاح فعال لتهديد دول الخط ومحاولة جر بعض الدول ومنها العراق للمسايرة لسياستها وخاصة في مقايضة المياه بالنفط, حيث أن تركيا تفنقر إلى المصادر الأولية الإستراتيجية للنفط, كما أن تركيا ترى من خلال موقعها الجغرافي في البيئة الإقليمية المحيطة بها عنصراً حساساً لقوة الدولة لهذا تتجه أفكارها صوب المياه لأنها ترى في المياه ثروة نادرة في منطقة الشرق الأوسط توازي حسب تقديرها قيمة المياه والجدول. الأتي بين الأرقام لبعض الآثار على العراق من جراء مشروع الغاب لنهر الفرات

يمثل آثار صب نهر الفرات على العراق

النسبة قبل انشاء مشروع الغاب	بعد المشروع أصبحت	نصيب صب الفرات قبل المشروع في العراق	بعد المشروع
%53	%10	%33	%3,2
الانخفاض			
حصة العراق قبل المشروع (500) م ³ في الثانية وبعد المشروع اصبح (130) م ³ في الثانية.			

وكذلك من جراء المشروع انخفضت مناسيب المياه الجوفية القريبة من مجرى النهر وبالتالي سيؤدي إلى حالة انهيار حالة ثبات التربة في المشروعات عن طريق التعرية⁽⁵⁸⁾. وهناك من يرى أن تأثير الغاب سيكون حتى على نوعية المياه في الفرات.

الحلول:

- السؤال الذي يطرح نفسه ماهي الآفاق المستقبلية والحلول لهذا المشكل بين تركيا والعراق من جراء نهر الغاب.
- أولاً: أن المفاوضات مستمرة رغم كل ما حدث من سوء في العلاقات بين الطرفين من جراء مشروع الغاب.
 - ثانياً: هناك تفاهم في اعتماد أوراق عمل ولجان في بعض الوزارات ذات الاختصاص مثل الموارد المائية لكلا البلدين والزراعة والبيئة والتخطيط لا بل حتى على مستوى وزارة الخارجية ووصل الحد تشكيل لجنة حكومية من الطرفين لمتابعة الآثار.
 - ثالثاً: محاولات الدولتين إجراء تفاهمات قبل إيصال هذه الأمور إلى جهات دولية وقانونية وهذا لا يعني أن العراق وسوريا لم يقدموا شكوى , لاسيما بعد محاولة تركيا السير على خطى إعلان الرئيسي التركي الراحل سليمان دميرل عندما قال (لا نقبل أن توقع إي معاهدة إلا بإرادتنا ولا يستطيع احد أن يفرض علينا توقيعها علينا).
 - رابعاً ورغم ذلك ومثلما قلنا ان سياسات رؤساء لا تسير على وتيرة واحدة فمجي اردوغان الى الحكم ولد تفاهمات كثيرة ووافق على تشكيل اللجان المشتركة بين العراق وتركيا ولكن تبقى سمة المصالح والتدخلات الدولية مؤثرة في السياسة العراقية على الاقل

- خامسا : كذلك فان استخدام السياسة التركية الخليجية في موضوع دعم مقاتلي حزب العمال الكردستاني فان الأمر عليه في ساحة السياسة السورية وان الحكومة العراقية ضمناً لم تسمح بدخول الحزب إلى أراضيها وان كان ذلك فالمقاتلات التركية قد ضربت هذا الحزب وهم في جبال العراق دون تدخل الحكومة العراقية
- سادسا : تركيا ترى من مشروع الغاب فرصة للموارد الاقتصادية ليس لتركيا فقط وإنما لعموم الشرق الأوسط

الخاتمة:

- 1- من خلال ما ذهبنا إليه من مواضيع للبحث توصلنا إلى بعض الاستنتاجات ومن ذلك.
عدم اعتماد تركيا للطرق القانونية في حل المشاكل المائية بين تركيا والعراق وعدم أخذ ما يحتاجه العراق من كميات للمياه ولاسيما تأثير مشروع الغاب علي العراق قد يدفع الى مزيد من التوتر.
- 2- من خلال محتويات البحث لاحظنا أن مستقبل الماء سيدفع ما بحاجة العراق الى كميات كبيرة من الماء وهذه ماينطبق على تركيا ايضا (فعلى سبيل المثال أن نفوس تركيا والعراق كلما زاد كلما زاد أحتياجهم الماء ولو ذهبنا إلى سنة (2020) سيصل نفوس هذه الدول إلى (130) مليون نسمة وبالتالي سيحتاجون إلى (75) مليون م3 من الماء تقريباً. وهنا يجب انتباه هذه الدول الى زيادة التفاهم والا زاد التوتر .
- 3- كذلك توصلنا أنه كلما زادت نسبة مرور المياه في دول المنبع ستكون نسبة أكبر من الطاقة الكهربائية ونسبه اكبر من تطوير للتكنولوجيا والأستخدام اليومي والزراعة.وعليه ضرورة خلق تفاهمات لكل المشاريع هذه .
- 4- أتضح أن مشروع الغاب يمثل خطراً على مستقبل العراق الأقتصادي في مجال إقامة مشاريع زراعية كثيرة لاسيما عندما تذهب إلى سد النقص في أحتياجات سكان العراق الزراعية والغذائية.
- 5- ولأنصاف الجميع فأن اغلب الدول الواقعة على نهري دجلة والفرات لا تعتمد أسلوب الإنتاج الزراعي حسب وحدات الماء بل حسب وحدات الأرض.وماينطبق على المشاريع ينطبق على مشروع الغاب .
- 6- أتضح من خلال البحث ان تصرف السياسة التركية لابل حتى السياسة العراقية كانت سببا في حل كثير من الامور ولكن عادة ما تدخل المشاكل بين الطرفين مثل الحدود والمشكلة الكردية وهروب المسؤولين لكلا الدولتين والعلاقات مع اسرائيل
- 7- وجدنا من خلال البحث ان النهج الثابت لتركيا هو ان الماء مقابل النفط وهذا ماكان الاختلاف في نقاط التفاوض

المصادر والهومش

القرءان الكرىم الاية

- 1- شذى فىصل رشو العبىدى, تركيا وقضايا المشرق العربى (1967- 1988). أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس مكية التربية جامعة الموصل (2006). ص ص 97-98
- 2- تقرير الأغاثة الدولية.
- 3- صلاح حمىء الجناىى وسعدى على غالب, جغرافية العراق الأقليمية (الموصل, 1992) ص 47- 48.
- 4- العبىدى , المصدر السابق ص 98
- 5- محمود على الداود, تركيا والخليج العربى ,مجلة المنار العدد 13 1986 ص 23
- 6- عبد الرحمن حمىءة, جغرافية الوطن العربى (بيروت, 1970) ص 324.
- 7- محمد جعفر السامرائى, التباين المكانى لعناصر المناخ فى العراق وتحديد الاقاليم, 8-
- 8- مجلة الجمعية الجغرافية العدد (43) لسنة (1999) ص ص 165- 168.
- 9- وزارة الرى ,تقرير المفاوضات حول الفرات .تموز 1974
- 10- محمد جعفر السامرائى, المصدر السابق.ص 33
- 11- الخيرو, المصدر السابق ص 228 .

- 12- على, المصدر السابق, ص167
- 13- العبيدي, المصدر السابق ص98
- 14 اتفاقية سايكس بيكو, تلك الاتفاقية السرية بين بريطانيا وفرنسا لتحديد مناطق النفوذ بينهما ومافقة روسيا للمزيد ينظر مهدى اسد حيدر, التحالف البريطاني الصهيوني (بحث في التطورات السياسية 1918-1936) (بغداد 1984) ص32
- 15- كمال أتاتورك. ولد عام 1881 في تركيا التحق بالكلية الحربية عام 1899 تولى القيادات العسكرية في عام 1919 قاد حركة المقاومة الوطنية انتخب عام 1923 رئيسا للجمهورية للمزيد ينظر, كوكب سيار الجميل, اتاتورك الكرزما والتكوين في العثمانيين نحو العلمانية, جامعة الموصل, مجلة دراسات تركية العدد 1 لسنة 1991 ص72
- 16 - المصدر نفسه .
- 17 - للمزيد , ينظر وجيه كوثراني, موقع العلاقات العربية التركية في إطار العالم الإسلامي في أوجان كولواغلو وآخرون, العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي في بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت كانون الثاني (1995).
- 18- إبراهيم خليل العلاف, مياه دجلة والفرات, نظرة تاريخية في وقائع ندوة الأنهار العراقية وأحكام القانون الدولي في توزيع المياه والتي عقدت بالتعاون بين قسم هندسة الري والبنزل ونقابة المهندسين في الموصل
- 20- عز الدين علي الخيرو, الفرات والقانون الدولي, بغداد (1976) ص238. كذلك العبيدي , المصدر السابق, ص99.
- 21- العلاف, المصدر السابق ,
- 22- ريان ذنون محمود العباسي, مشكلة المياه بين تركيا وسوريا والعراق (1921- 1975) دراسة تاريخية, رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية جامعة الموصل (2000) صص125-126. كذلك الخيرو المصدر السابق ص240.
- 23- ينظر شبكة الأنترنت, تقرير مركز الأبحاث, الأمن المائي في الوطن العربي. www.kuwait 25. Com, p7
- 24- شبكة الأنترنت. P5. www, maakom. Com.
- 25- مقال منشور على شبكة الأنترنت مأخوذ من مجلة العصر في (2009/5/24) للمزيد ينظر. P4. www, alasr. Ws- index. Com.
- 26- صباح محمود محمد وعبد الأمير عباس, السياسة المائية التركية (بيروت, 1998) ص29.

- 27- صلاح سليم علي, مشاريع تركيا الأروائية على نهر الفرات وتأثيرها في المنطقة, عبد الرزاق عبد الحميد شريف وآخرون, الموارد المائية لدول حوض دجلة والفرات واقعها وافاقها المستقبلية.
- 28- مركز الدراسات التركية, جامعة الموصل (1993) ص169, كذلك العبيدي, المصدر السابق, ص109.
- 29- محمد سعيد كتانه, حوض نهر دجلة شمالي ملتقى نهر الزاب الكبير وأهمية مشروع اسكى موصل ونجمة, مجلة الجامعة, العدد (1) السنة (3) جامعة الموصل/ ت الأول (1973) ص19.
- 30- تقرير السفارة العراقية في أنقرة لشهر تموز 1982) تحت رقم 64/ 12/4 والمتضمن مفاوضات الوفد العراقي مع الوفد التركي .
- 31- توركت أوزال.ولد عام 1927 فى مدينة ملاطيا تخرج من جامعة التكنيك الهندسية للكهرباء عام1957 اصبح عام 1977 رئيسا لنقابة مصنعي الصناعات المعدنية ,تقلد عدة مناصب اصبح رئيسا للجمهورية عام للمزيد ينظر حامد محمد طه السويديانى ,بولنداجويد ودوره فى السياسة التركية 1957-2002 اطروحة دكتوراه مقدمه الى كلية التربية جامعة الموصل ص 25
- 32- تقرير السفارة العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول مفاوضات الوفد مع الأتراك تحت رقم (65/12/4)
- 33- العبيدي, المصدر السابق ص115.
- 34- للمزيد ينظر , طارق نافع الحمداني, سياسة تركيا المائية وغياب الموقف العربي الموحد في عبد الرزاق عبد الحميد شريف وآخرون, الموارد المائية لدول حوض دجلة والفرات واقعها وافاقها المستقبلية مركز الدراسات التركية, جامعة الموصل (1993).
- 35- تقرير السفارة العراقية تحت رقم 66/12/4.
- 36- للمزيد ينظر, موسى عزيز فتاح, تحليل العوامل التي رسمت الحدود العراقية التركية, رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب, جامعة بغداد (1976) ص55, كذلك عبد الرزاق عباس حسين, الجغرافية السياسية, مع التركيز على المفاهيم الجيوبولثكية مطبعة أسعد, بغداد (1976) ص274.
- 37- مقال على شبكة الأنترنت بعنوان تأثيرات السدود التركية على العراق للدكتور صيد كمونه. [www, gilgamis. Org, printicle. Php.p3](http://www.gilgamis.Org, printicle. Php.p3)

- 38- بحث منشور على الأنترنت بعنوان (سد اليسو التركي) للمزيد ينظر . www, siwssin. P8.
- 39- العبيدي, المصدر السابق ص 93.
- 40- سد اليسو التركي, شبكة الأنترنت, المصدر السابق.
- 41- مقال منشور على شبكة الأنترنت بعنوان سد شرق الأناضول في جريدة المدى.
www, almada paper. Net. P3
- 42- جريدة المدى, العدد لسنة 2007 المصدر السابق.
- 43- جريدة الأتحاد ومقال بعنوان مشروع الغاب وأثاره السلبية على الواقع في العراق وسوريا للمزيد ينظر لشبكة الأنترنت. Litthad. Com. Paper. Php. P nane. P3
- 44- الجامعة المستنصرية, معهد الدراسات الاسوية والافريقية, سياسة تركيا الخارجية, مجلة شؤون تركيا العدد3(بغداد1987)ص24:
- 45- جريدة الرفاعي الألكترونية, مقال منشور للسيد عبد الرزاق الزركاني, بعنوان السدود التركية على نهري دجلة والفرات وازمة المياه, ص3.
- 46- العبيدي, المصدر السابق ص99.
- 47- خليل إبراهيم الناصري, التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية (بغداد, 1990) ص ص 170-172.
- 48- ريان ذنون محمود العباسي, مشكلة المياه بين تركيا وسوريا والعراق (1921-1970) دراسة تاريخية رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية, جامعة الموصل (2000) ص ص108, كذلك مقال منشور على الانترنت بعنوان أزمة المياه في العراق . www, ahcwar. Org com, p8
- 49- عبد الرزاق الزركاني, السدود التركية على دجلة والفرات وأزمة العراق في المياه, مقال منشور في جريدة الرفاعي الألكتروني.
- 50- مجلة الفكر الألكترونية كذلك العبيدي, المصدر السابق ص101.
- 51- مقال منشور على الأنترنت, بعنوان السدود التركية تحول سواد العراق إلى أرض يبسب للمزيد ينظر . www, annbaa. Org, p5
- 52- نبراس المعموري, أزمة المياه في العراق. www, ahawar. Org, pll
- 53- غازى فيصل تركيا بين الثوابت الجيوستراتيجية والمرونه الدبلوماسية, مجلة الامن القومي , العدد 1(بغداد 1986) ص18
- 54-المصدر نفسه.

- 55-أوزجان يشار مقال منشور على شبكة الأنترنيت بعنوان سيقل المياه....
- 56 -الناصرى المصدر السابق ص173.
- 57-مقال منشور على الأنترنيت بعنوان العالم بحاجة إلى (180) مليار دولار لحل

الخاتمة:

- من خلال ما ذهبنا إليه من مواضيع للبحث توصلنا إلى بعض الاستنتاجات ومن ذلك.
- 8 - عدم اعتماد تركيا للطرق القانونية في حل المشاكل المائية بين تركيا والعراق وعدم أخذ ما يحتاجه العراق من كميات للمياه ولاسيما تأثير مشروع الغاب علي العراق قد يدفع الى مزيد من التوتر.
- 9 - من خلال محتويات البحث لاحظنا أن مستقبل الماء سيدفع ما بحاجة العراق الى كميات كبيرة من الماء وهذه ماينطبق على تركيا ايظا (فعلى سبيل المثال أن نفوس تركيا والعراق كلما زاد كلما زاد أحتياجهم الماء ولو ذهبنا إلى سنة (2020) سيصل نفوس هذه الدول إلى (130) مليون نسمة وبالتالي سيحتاجون إلى (75) مليون م³ من الماء تقريباً. وهنا يجب انتباه هذه الدول الى زيادة التفاهم والا زاد التوتر .
- 10 - كذلك توصلنا أنه كلما زادت نسبة مرور المياه في دول المنبع ستكون نسبة أكبر من الطاقة الكهربائية ونسبه اكبر من تطوير للتكنولوجيا والأستخدام اليومي والزراعة.وعليه ضرورة خلق تفاهمات لكل المشاريع هذه .
- 11 - أنصح أن مشروع الغاب يمثل خطراً على مستقبل العراق الأقتصادي في مجال إقامة مشاريع زراعية كثيرة لاسيما عندما تذهب إلى سد النقص في أحتياجات سكان العراق الزراعية والغذائية.
- 12 - ولأنصاف الجميع فأن اغلب الدول الواقعة على نهري دجلة والفرات لا تعتمد أسلوب الأنتاج الزراعي حسب وحدات الماء بل حسب وحدات الأرض.وماينطبق على المشاريع ينطبق على مشروع الغاب .